

# الأحوال الشخصية<sup>1</sup>

## الخطبة والزواج

نقول (عقد زواج) و(محضر الخطبة). لأن الخطبة ليست عقداً، إنما هي وعد بالزواج، ويمكن فسخها. والذي يطلب الفسخ يخسر الشبكة والهدايا الثابتة. ولذلك لكي لا يتلاعب الخطيب، ويماطل ويمد فترة الخطوبة إلى سنوات طويلة، حتى تيأس خطيبته وتطلب فسخ الخطوبة وتختسر الشبكة والهداية الثابتة...

**لذلك يحسن تحديد حد أقصى لفترة الخطوبة، بحيث يسجل في محضر الخطوبة ويصبح ملزماً.**

والذي يعمل على تجاوز هذه الفترة، بدون سبب قهري موجب لذلك، يكون هو الطرف المخطئ ويختسر الشبكة والهدايا.

وفترة الخطوبة هي فترة للتعارف، والتأكد من توافق الطباع، وامكانية الحياة المشتركة، وتمكن روابط الصداقة والمودة التي تكون أساساً راسخاً لترابط متين في الحياة الزوجية. ولا يصح أن تضيع تلك الفترة في عواطف سطحية، واستعدادات لشراء الجهاز وتكون في البيت الجديد، دون أن يعرف الخطيبان أحدهما الآخر.

## قبل إجراء الخطبة

على الكاهن أن يهتم قبل إجراء الخطبة بالتأكد من معرفة هل كل من الخطيبين بكر، أم مطلق، أم أرمل؟

**إإن كان مطلقاً**، يجب أن يحوله إلى المجلس الإكليريكي، للتحقق هل طلاقه حسب تعليم الإنجيل أم لا. ولا يقوم بإجراء الخطبة، إلا بعد تصريح كتابي من المجلس الإكليريكي، ثم تصريح من الرئاسة الدينية المختصة.

وإن كان أرملًا، يجب أن يقدم شهادة وفاة الطرف الآخر، مع عقد زواجه به، للتأكد من أن شهادة الوفاة تخص الزوج. كما يجب التأكد أنه لم يتزوج بعد الترمل. وإن كان بكرًا، يثبت أنه لم يسبق له زواج.

## موائع الزواج

لا بد أن يتتأكد الكاهن قبل إجراء الخطبة من خلو كل من الخطيبين من الموانع الشرعية. موائع الزواج قد تكون بسبب القرابة، أو المصاهرة، أو المرض، أو بسبب الطلاق للزنا، أو اختلاف الدين، أو الرهبنة، أو لأسباب أخرى مما سنذكره في شرحنا للموضوع...

**فمن جهة القرابة والمصاهرة وردت أول قائمتين للموائع في سفر اللاويين إصلاح (18، 20).**

ومنها مثلاً زواج امرأة الأخ (الآية 16: 20) (الآية 21: 20) – واعتبرها الكتاب من النجاسات التي بسببها حلّ غضب الله على الأمم (الآية 18: 24-29). والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة، كان في حالة موت الأخ بدون نسل، لكي يقيم أخيه نسلاً له. وهكذا فإن "الْبِكَرُ الَّذِي تَلِدُهُ يَقُومُ بِاسْمِ أَخِيهِ الْمَيِّتِ لِتَلَّا يُمْحَى اسْمُهُ مِنْ إِسْرَائِيلَ" (تث 25: 5، 6) وتأيد هذا بما ورد في (مت 22: 23-26) وفي (مر 12: 18-22). وفي (لو 20: 27) (31-27).

فلا يجوز مثلاً أن يتزوج أحدهم امرأة أخيه، بحججة أن يربى أولاد أخيه. لأنه ما دام لأخيه أولاد، لا ينطبق عليه الاستثناء الذي ورد في (تث 25: 5)، والذي أشير إليه في (مت 22)، و (مر 12)، و (لو 20). كما أن الهدف وهو إقامة نسل للأخ المتوفي من المستحيل تنفيذه حالياً.

وما يقال عن تحريم الزواج بامرأة الأخ، يسري أيضاً في تحريم الزواج بأخت الزوجة. ونصوص القوانين الكنسية كثيرة.

## أما من جهة الموائع بسبب المرض

فينطبق على العنة والخنثة والخصاء، وعدم التكامل الجنسي في أي من طرفي الزواج، والجنون، كذلك ينسحب هذا المانع على الأمراض الخطيرة المعدية مثل الإيدز والزهري والسيلان، والبرص والجزام، والسل في مراحله المتأخرة، وما أشبه.

## أما عن الطلاق لغير علة الزنا

فقد حرمه الإنجيل في أربعة شواهد هي (مت 5: 32)، (مت 10: 9)، (لو 18: 11)، (مت 19: 11). فكل طلاق لغير هذه العلة يعتبر باطلاً، وتعتبر الزبحة قائمة. ولا يجوز التزوج بطرف لا يزال مرتبطاً بزبحة لم تفصلها الكنيسة حسب تعليم الإنجيل.

## أما اختلاف الدين

فهو مانع. فالزواج المسيحي هو زواج بين اثنين مسيحيين، ومن مذهب مسيحي واحد.

**اما الرهبة فهي نذر البتولية:** فمن يكسر هذا النذر، لا تستطيع الكنيسة أن تمنحه شرعية لكسر نذره.

## **أما من جهة الأسباب الأخرى، فممنها**

زواج القاتل مثلاً من زوجة قتيله. وزواج القاصر، أو الزواج بمن تبناهم طالب الزوج.

## **بطلان الزواج**

البطلان غير الطلاق. فالتطليق عبارة عن فصل علاقة زوجية قائمة شرعاً. أما البطلان فمعناه عدم الاعتراف بالزوج الذي وكأنه لم يكن. والموانع التي ذكرناها وتمنع الزواج، تكون أسباباً للبطلان. ويحكم أيضاً ببطلان الزواج إذا تم بالإرغام، ولم يتوافر فيه عنصر الرضى والموافقة. ولذلك ينبغي أن تتأكد الكاهن من هذه النقطة قبل إتمام الزواج. ويحكم كذلك ببطلان الزواج الذي تم عن طريق الغش أو الخداع في صفة جوهرية في أحد طرفيّ الزواج. كأن يتزوج شخص امرأة على أنها بكر، فلا يجدها كذلك.

## **انحلال الزواج**

ينحل الزواج بثلاث أسباب:

1. بالموت، كما ورد في (رو7:2).
2. بالتطليق، وسببه الوحيد هو الزنا كما ورد في (مت5:32)، (مت19:9)، (مر10:11)، (لو16:18).
3. ويمكن انفصال الزوجية بتغيير الدين كما ورد في (كو1:15).

## **الزنا الحكمي**

لما كان الزنى الفعلي من الصعب ضبطه إلا في حالات نادرة جداً، لذلك يمكن التطبيق بالزنى الحكمي، أي ما هو في حكم الزنا، أو يدل على وجود زنا. مثل:

- 1- إذا حبت المرأة في فترة يستحيل معها اتصال زوجها بها لغيابه أو مرضه.
- 2- ظهور خطابات أو تسجيلات صوتية صادرة من أحد الزوجين إلى شخص غريب تدل على وجود علاقة آثمة بينهما.
- 3- هروب الزوجة مع شخص غريب ليس من محارمها، أو مبيتها معه وبدون علم زوجها أو إذنه وبدون ضرورة.
- 4- وجود رجل غريب مع الزوجة في منزل الزوجية أو في مكان آخر، بحالة مريبة.
- 5- الشذوذ الجنسي.
- 6- تحريض الزوج زوجته على ارتكاب الفجور.

وما يسري على المرأة يسري على الرجل. والعنصر البريء من طرفيّ الزواج يحل له الزواج بعد هذا التطبيق.

1. مقال لقداسة البابا شنوده الثالث - بمجلة الكرامة - السنة التاسعة عشرة - العددان 45، 46 (1991-12-13)